

إدارة أزمة الخليج ومواقف الأطراف المختلفة

مصطفى علوي

قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

بؤادر الأزمة:

تمر أبة أزمة دولية بمراحل ثلاث هي: مرحلة البؤادر، مرحلة التصاعد والاستحكام، ثم مرحلة الهبوط والانتهاؤ. لقد بدأت أزمة الخليج في 15 يوليو 1990 حين اتهم العراق في رسالة وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بتجاوز حصصهما من إنتاج النفط، مما أدى إلى إغراق السوق البترولية، وبالتالي انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت على اقتصاد العراق، وفي تلك المذكرة نفسها اتهم العراق الكويت «بسرقة النفط من حقل الرميلة العراقي»، وخاصة بعد أن نصبت منذ عام 1980 منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من ذلك الحقل. وبغض النظر عن مدى مصداقية تلك الاتهامات العراقية، فإنه كان واضحا منذ لحظة تفجير الأزمة في أول أيامها أن العراق عازم على تصعيد غير محكوم، وقراءة نص مذكرته المشار إليها تدل على ذلك. تقول المذكرة:

«أما بالنسبة لحكومة الكويت فإن اعتداءها على العراق هو اعتداء مزدوج، فمن ناحية تعدى عليه وعلى حقوقه للتجاوز على أراضيها وحقوقنا النفطية وسرقه ثرواتنا الوطنية، وإن مثل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عسكري، ومن ناحية أخرى تعتمد حكومة الكويت تحقيق انهيار في الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة التي يتعرض فيها إلى التهديد الإمبريالي الصهيوني الشرس، وهو عدوان لا يقل في تأثيره عن العدوان العسكري»
(الهيئة العامة للاستعلامات، 1991: 375 - 376)

عام 1963، ثم توقفت لأسباب يعرفها العراق جيداً، ثم استأنفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام 1976، لتستكمل جميع العمليات وبدأ الإنتاج في أواخر السبعينات في الجزء من حقل الرميلة الذي يقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقاً للمقاييس العالمية. وأضافت المذكرة الكويتية أنه على الرغم من تكرار محاولات العراق وتجاوزاته بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية فإن الكويت لم تشأ إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين، واختتمت المذكرة الكويتية بأن الكويت مستعدة لدراسة المقترح الذي ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية وإن كانت لا تقبل أن يأتي هذا المقترح مرافقاً للنيل والإساءة إليها. (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991: 379-380).

وهكذا ففي مرحلة بدايات الأزمة عمدت الكويت إلى التحركات والمواقف الإقناعية في ردودها على ما جاء في المذكرة العراقية، كما اختارت نهج تخفيف حدة التوتر وإبداء الاستعداد للتعايش، بل والتعاون مع العراق، وذلك من خلال مقترحها الخاص بتشكيل لجنة عربية لتسوية مسألة ترسيم الحدود الكويتية العراقية، وإعلانها الاستعداد لدراسة المقترح العراقي بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية. أما العراق فكان قد اختار طريق التشدد والضغط والتصعيد، فقد وظف العراق عنصر التهديد لممارسة الإكراه والضغط على الكويت، ويتضح ذلك من مجموعة المطالب المحدودة التي قدمها كي تمثل بها الكويت خلال تلك المرحلة ومن التهديد الذي ينوي تنفيذه حال عدم امتثال الأخيرة لمطالبه، وقد تمثلت المطالب العراقية في ضرورة إقلاع الكويت ودول الخليج عن الاستمرار في إنتاج البترول بما يزيد عن حصصها المقررة في الأوبك، وإلغاء ديون العراق المستحقة للكويت، وتنظيم خطة عربية على غرار مشروع مارشال لتعويض العراق بعض ما خسره في الحرب العراقية الإيرانية، أما العقوبة العراقية إذا لم تمثل دول الخليج للمطالب العراقية فكانت القيام بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها - حسب تصريحات الرئيس العراقي ذاته، ونحسب أن ذلك العمل الفعال كان لابد وأن يكون عملاً عسكرياً.

وفي الوقت الذي عملت فيه الكويت من خلال القنوات الدبلوماسية العربية والدولية على تهدئة الأزمة، كان العراق يستعد لتنفيذ تهديده واللجوء إلى العمل العسكري وللوصول في شوط التصعيد إلى منتهاه. فبالإضافة إلى المذكرة التي قدمتها الخارجية الكويتية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لشرح أبعاد موقف

الغزو العراقي للكويت واستحكام الأزمة:

على أية حال فإن الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 كان قد وضع نهاية لمرحلة بؤادر الأزمة، ومثل بداية ساخنة عنيفة لمرحلة التصاعد والاستحكام، وقد سبق أن رأينا في السطور السابقة كيف أنه في الوقت الذي حاولت فيه الكويت والإمارات والسعودية ومصر تهدئة الأزمة وصياغة حل سلمي عربي لها، فإن العراق كان قد أدار عنصرين من العناصر المكونة لوقف الأزمة - وهما عنصران التهديد والمفاجأة - على نحو يدفع بالأزمة إلى غير طريق التسوية، وهو طريق التصعيد والاحتدام، وهو ما حدث فجر الثاني من أغسطس حين اجتاحت جحافل الظلم والعدوان العراقية الحدود الكويتية، وأتمت غزو الكويت الدولة العربية المسلمة الشقيقة في عمل ليس له سابقة في تاريخ العلاقات العربية-العربية، وفي عمل يتناقض بالكلية مع كل المبادئ والقواعد والأعراف العربية والدولية المستقرة.

أ - سلوك العراق من مرحلة استحكام الأزمة:

إن القرار العراقي باجتياح الكويت كان قد غير طبيعة المشكلة المثارة من مشكلة مثارة بين دولتين ذاتي سيادة كاملة تتعلق إما بترسيم الحدود أو بالديون أو بالنفط.. إلخ إلى مشكلة ضم ودمج قسري إكراهي من جانب إحدى الدول لدولة أخرى مستقلة ذات سيادة، عضو في جامعة الدول العربية، وفي الأمم المتحدة، وفي جميع المنظمات والوكالات الدولية الفنية المتخصصة، إن العراق كان قد قرر إذن حل مشكلاته مع دولة الكويت بضم تلك الدولة، ومحاولة ابتلاعها وإزالتها من على خريطة المنطقة، وخلق واقع إقليمي جديد وتوازن جديد للقوى لصالح العراق، وقد بدأ العراق بعد الغزو مباشرة في إجراءات عملية الضم تحت مظلة شعارات وحدوية وعربية زائفة، وبدعاوى حقوق تاريخية تتناقض مع مبادئ الشرعية الدولية. وبدأت تلك الإجراءات بتنصيب حكومة عميلة في الكويت، مع إصدار قرارات تلغي حكم أسرة «الصباح»، وتبيح مصادرة أموالهم، وتلا ذلك إلغاء الدينار الكويتي، وضم الإدارات الحكومية الكويتية إلى الحكومة العراقية، وأعلنت الكويت المحافظة العراقية التاسعة عشرة فضلا عن قرارات وإجراءات هدفت إلى تغيير المعالم الجغرافية الديموجرافية للكويت في وقت قصير (أبو طالب، 1991: 89). وفي مواجهة الأطراف الإقليمية حاول العراق كسب قاعدة تأييد شعبية ورسمية من خلال رفع شعارات الوحدة العربية، وإعادة توزيع الثروة العربية وتحرير فلسطين

لأمن المملكة العربية السعودية. ولم يكن بالإمكان مواجهة ذلك التهديد دون تعبئة قوة ومساندة عسكرية فعلية من الدول الشقيقة والصديقة وهو ما فعلته السعودية بالفعل. ولما كان للغزو العراقي للكويت وتهديد العراق للسعودية يمثل تهديداً خطيراً لجوهر مصالح الأمن القومي للكويت والسعودية وغيرهما من دول مجلس التعاون الخليجي، ولما كان ذلك الغزو من شأنه - إن لم يمكن رده وقمعه - أن يهدد مصالح جميع الأطراف المهمة في ميزان القوة الاقليمي من العالم العربي، وفي الشرق الأوسط، وكذلك مصالح القوى الكبرى الاستراتيجية في المنطقة، فإنه كان من الطبيعي أن ينشأ تحالف دولي واسع النطاق مضاد للعراق.

ولقد ضم هذا التحالف الدولي أكثر من ثلاثين دولة، وقد تشكل بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر وسوريا والمغرب وبريطانيا وفرنسا، وبقية دول الجماعة الأوروبية وتركيا واليابان وكندا ودول أخرى من قارات العالم المختلفة، أي إن ذلك التحالف يعتبر تحالفاً عالمي النطاق من حيث عضويته. ولقد بدأ التحالف الدولي المضاد للعراق، والذي تشكل عند بداية مرحلة تصاعد الأزمة بسبب الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس 1992 - بدأ كتتحالف ضمان⁽²⁾ Guarantee Alliance من المجتمع الدولي للكويت ودول الخليج العربية الأخرى لضمان أمنها وحمايتها من العراق، ولكن ذلك التحالف قد تحول منذ أواخر نوفمبر 1990 إلى وظيفة إعادة الأمن والسلام الدوليين إلى نصابهما في المنطقة، وذلك بلغة قرار مجلس الأمن رقم 678 الصادر في 29 نوفمبر 1990 (الهيئة العامة للاستعلامات 1991: 417) أو إقامة نظام Order دولي أو إقليمي يقوم على تفاعلات مستقرة وآمنة ويمكن التنبؤ بها بين أعضائه، وذلك بلغة روبرت أوسجود (Osgood, 1984: 422).

ولقد تميز التحالف الدولي المضاد للعراق أثناء أزمة الخليج بدرجة عالية من التماسك؛ ويرجع ذلك إلى اتفاق مصالح الأطراف الرئيسية للتحالف، وجوهريّة تلك المصالح التي هددها الغزو العراقي للكويت الذي ضرب صميم العصب الحساس لمصالح الأمن القومي لكل من هؤلاء الأطراف. وهنا تأتي المصالح المرتبطة بالنفط في موقع القلب والصدارة، ويضاف إليها مصالح الحفاظ على الوضع القائم في الخليج، وهي مصلحة مشتركة للقوى الدولية والإقليمية المهمة معاً، وهي المصلحة التي هددها تماماً الغزو العراقي للكويت الذي أُنذر بإحداث تحول راديكالي جوهري في بنية النظام الإقليمي العربي، وربما في بنية وهيكَل النظام العالمي المتحول آنذاك. فالاستقرار كان مصلحة للجميع، أضف إلى ذلك

ومن ثمّ محاولة الاستعداد للتعامل معها وإدارتها على نحو يحقق أهداف الدولة. ولكن الدولة قد لا تملك مقومات وشروط التخطيط للآزمات أو حتى استشعارها وتوقعها، فيقتصر تعاملها مع الآزمات على إدارتها بعد وقوعها، وأخيراً فقد يكون التعامل مع الآزمات قائماً على أسلوب أو نمط محاولة تجنب الآزمات Avoidance of Crisis أو احتوائها إن وقعت، ولكن من تلك الأساليب أو الاستراتيجيات في التعامل مع ظاهرة الأزمة ومستلزمات ومتطلبات معينة، كما أن كلا من تلك الأساليب يشيع أكثر في ظروف معينة ترتبط بطبيعة توازنات القوى بين أطراف الأزمة موضع التعامل أو موضع الدراسة (علوي، 1991 ج: 59).

والمعروف أن استراتيجية إدارة العلاقات مع الآخرين بالآزمات Management by Crisis، أو إثارة الآزمات أو الآزمات المخططة تزيد احتمالات سلامة العمليات القرارية المختلفة ورشدها أثناء إدارة الأزمة بعد وقوعها، وبالأذات في مجالات وظائف المعلومات والاتصالات والمشورة وتصور نطاق البدائل المختلفة، كما أن استشعار الآزمات غير المخططة قبل وقوعها يزيد من احتمالات ترشيد تلك العمليات القرارية أيضاً. (Milburn, 1972: 268) والمعروف أيضاً أن عمليات التخطيط للآزمات لا تتم إلا في الدول المتقدمة التي يتوافر لها إمكانات التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى سواء إمكانات التقدم العلمي والتكنولوجي، أم إمكانات التقدم السياسي واستقرار الأهداف والغايات الاستراتيجية لهذه الدول. إن التقدم التكنولوجي يبسر مهمة التخطيط الاستراتيجي، ويقلص احتمالات المفاجأة تماماً لأنه أداة في يد صاحبه لجمع معلومات كافية ودقيقة وفي وقت قصير تقريباً عن الخصوم وتحركاتهم. (علوي، 1991 ج: 59-60). وفي دراسة لهوارد لنتنر عن رؤية وإدراك مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية لعناصر موقف الأزمة الدولية أجاب: (92,2%) من هؤلاء المسؤولين بأن الآزمات الدولية التي تشارك فيها الحكومة الأمريكية قد تكون وليدة تصرفات الحكومة الأمريكية ذاتها (Lentner, 1972). والأمر المؤكد أن العراق كان قد خطط لإثارة أزمة الخليج الثانية Provoction of Crisis، ولكن من المؤكد بنفس الدرجة أن العراق لا يملك مقومات التخطيط الناجح المتكامل متعدد المراحل للآزمات الدولية. ولذلك جاء أداؤه فاشلاً، وإدارته للآزمة غير رشيدة، فانهى الأمر بكارثة للعراق الدولة والمجتمع.

ووفقاً للأمير خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات أثناء أزمة وحرب الخليج فإن الرئيس العراقي وضع في أولوياته هيمنة العراق على الأمة العربية والاسلامية تحقيقاً لرغبته في الزعامة، واتخذ بعض الأساليب لتحقيق هذا

بعدم القطع، وعدم الحسم في هذا الشأن في غيبة الوثائق أو المعلومات المؤكدة. ولعل الاجتماع الذي عقد بين الرئيس العراقي والسفيرة الأمريكية السابقة لدى العراق قبل الغزو العراقي للكويت بأيام قليلة وما دار فيه، وبخاصة تأكيد السفارة الأمريكية السابقة لعدم وجود التزام رسمي أمريكي بالدفاع عن الكويت نظراً لعدم وجود اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين، لعل ذلك هو الذي أدى إلى تصور وجود دور أمريكي واضح ومحدد في تفجير الأزمة أو تخطيط أمريكي مسبق لها، وربما يكون العراق قد فسر كلام السفارة الأمريكية السابقة المشار إليه آنفاً على أنه بمثابة ضوء أخضر للتحرك بالأزمة إلى مرحلة التصعيد والاستحكام بالقيام بالغزو (علوي، 1991 ب: 27).

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي الدولة العظمى التي يتوافر لديها أكبر إمكانات التخطيط للأزمات خارج أراضيها، وأنها عرفت التخطيط الاستراتيجي لمواجهة ظروف الأزمات في منطقة الخليج بالذات منذ صدمة النفط الأولى عام 1974 - 1975، وما تلاها من الإعداد لتشكيلاتها العسكرية التي عرفت بقوات التدخل، أو الانتشار السريع، ومن بلورة مبدأ استراتيجي قوامه التدخل عسكرياً في منطقة إنتاج النفط في الخليج إذا ما تهددت إمداداته للغرب واليابان بشكل خطير نتيجة للأزمات، رغم كل ذلك فإنه ليس في حوزتنا ما يقطع بأن واشنطن هي التي كانت قد خططت لأزمة الخليج الأخيرة، والرأي الأرجح أن الولايات المتحدة ربما استطاعت بما لديها من إمكانات وقدرات في مجال استشعار الأزمات وتوقعها قبل حدوثها بوقت قصير أن تتنبأ بالسلوك العراقي المفجر للأزمة، فأخذت تُعدّ نفسها لتحقيق أقصى فائدة، وأكبر مكسب لمصالحها القومية في هذه الأزمة.

إن واشنطن وجدت الأزمة التي فجرها العراق - وكذلك المسلك العراقي غير العقلاني وغير الرشيد - هدية قدمها حاكم العراق إليها على طبق من ذهب. فهل كان يمكن تصور رفض الهدية؟ إن من يتخيل أن أي دولة رشيدة لا تعظم مصالحها في أية أزمة تمثل فرصة سانحة لتحقيق ذلك يكون بعيداً تماماً عن فهم أصول إدارة الأزمات، وعن استيعاب قواعد إدارة العلاقات الدولية المعاصرة على وجه العموم، فلا يتصورون أحد أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة لم تكن لتعمل على تعظيم مصالحها ومكاسبها في أزمة الخليج، إن تصور غير ذلك إنما يعكس حالة من مراهقة الفكر السياسي وعدم نضوجه؛ فليس عيباً أن تسعى دولة ما إلى تنمية مصالحها من خلال إدارتها لأزمة ما، ولكن العيب كل العيب أن تدار الأزمة برعونة واستخفاف أو أن يتصور أن لغة المصالح قد تغيب لتحل محلها لغة

المتمثلة في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة - من أجل قمع العدوان العراقي وإجبار العراق على الانسحاب من الكويت دون شروط، بل والتسليم بجميع شروط التحالف الدولي. وقد تراوح توظيف آليات الشرعية الدولية في مواجهة العراق من إصدار قرارات الإدانة الدولية للسلوك العدواني العراقي، ومطالبة العراق بالانسحاب غير المشروط، وإصدار قرارات تستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تقضي بتوقيف عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية واتصالية وتكنولوجية ودبلوماسية ثم السماح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق بعد مهلة زمنية معينة إن لم يمثل لأوامر المجتمع الدولي قبل انقضاء تلك المهلة بالانسحاب دون شروط من الكويت.

والواقع أن في العلاقات الدولية شرعيتين وليس شرعية واحدة، أما الأولى فهي شرعية القانون الدولي، وأما الثانية فهي شرعية القوة، ويكون الأمر كذلك على نحو خاص في حال إدارة الصراعات والأزمات الدولية، وإذا كانت شرعية القانون تستند إلى مبادئ العدل والإنصاف، وقواعد القانون الدولي ومعايير المقننة والعرفية التي تكرر مفاهيم المساواة في السيادة بين الدول، وما يرتبط به من مبادئ نبذ استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حالي الدفاع الشرعي عن النفس وتطبيق نظام الأمن الجماعي ضد العدوان، والالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة، وعدم جواز ترتيب آثار قانونية على الاحتلال، واحترام حق كل الشعوب في تقرير مصيرها، فإن شرعية القوة تستند إلى شيء آخر مختلف هو أن عملية موازن القوة من قواعد للحركة وأصول للتعامل بين الدول في لحظة معينة وفي حالات معينة تلتقي شرعية القانون مع شرعية القوة، ولكنهما يفترقان في حالات أخرى. ويعتمد أمر العلاقة بين الشرعيتين هنا على طبيعة علاقة القوة بين أطراف الأزمة أو الصراع من حيث كونها علاقة توازن، أو علاقة عدم توازن أو اختلال في التوازن، كما تتحدد تلك العلاقة على ضوء طبيعة العلاقة بين أطراف الأزمة من حيث كونها علاقة تحالف، أو تعاون أو خصومة أو عداء⁽⁷⁾.

لقد دارت أزمة الخليج بين طرفين بينهما علاقة قوة تقوم على الاختلال وعدم التوازن. فالعراق كان يُعدّ أضعف كثيراً من التحالف الدولي المضاد له فيما يتعلق بحسابات مصادر القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية، وفي مثل هذه الحالات إذا جاء سلوك الطرف الأصغر والأضعف في أزمة ما مخالفاً لقواعد الشرعية القانونية فإن تلك الشرعية القانونية تلتقي وتتقابل مع شرعية القوة.

وكذلك بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية بالقاهرة في 1990/8/5 (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991). بل إن الدول التي لم تكن أطرافاً مباشرة في التحالف الدولي المضاد للعراق، والتي تشكلت مواقفها وسياساتها إزاء الأزمة نتيجة لعوامل ذات طبيعة خاصة، قد اتخذت رغم ذلك موقف الإدانة والاستنكار للغزو العراقي للكويت، وطالبت بالانسحاب التام غير المشروط للقوات العراقية إلى خطوط الأول من أغسطس 1990. وينطبق ذلك على حالة إسرائيل التي لم تكن طرفاً في التحالف الدولي، والتي اتخذت قرارات بعدم توجيه ضربة وقائية للعراق أثناء الأزمة وقبل تحولها إلى حرب، وبعدم الرد على الهجمات الصاروخية العراقية خلال الحرب⁽⁹⁾، كما ينطبق على إيران التي لم تكن طرفاً في التحالف الدولي، والتي اتخذت موقفاً خاصاً بها من الأزمة وهو الموقف الذي يعظم مصالحها ومكاسبها من تلك الأزمة - الحرب⁽¹⁰⁾. وحتى الدول العربية التي وقفت إلى جانب العراق بعد تصاعد الأزمة لم تملك إلا أن تدين عدوانه وغزوه للكويت، وإن اتخذت من المواقف لاحقاً ما أفسد قيمة الإدانة والاستنكار. ولما لم يستجب العراق للمناشدات العربية والدولية بالانسحاب، ولا للقرارات العربية والدولية بالإدانة، ومطالبته بالانسحاب الفوري غير المشروط والتام من الكويت، فإن مجلس الأمن الدولي قد أصدر قراره رقم 661 في 1990/8/6 استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تؤكد حق الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً لرد العدوان، وقد قرر المجلس في قراره ذلك أن العراق لم يمثل لقراره السابق رقم 660، واغتصب سلطة الحكومة الشرعية، وقرر القرار أن تمنع جميع الدول استيراد السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت، وأن تمنع أيضاً أية أنشطة يقوم بها رعاياها، أو تتم في أقاليمها ومن ذلك على الأخص أي تحويل للاموال إلى العراق أو الكويت. ويكون من شأنها تعزيز التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت. ومنع القرار كذلك أية عمليات بيع أو توريد لأية سلع أو منتجات بما في ذلك الأسلحة، أو أية معدات عسكرية أخرى إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت فيما عدا الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية. وتمنع جميع الدول أيضاً عن أن توفر لحكومة العراق أية أموال أو موارد مالية أو اقتصادية أخرى، وقد طلب القرار 661 إلى جميع الدول بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل بدقة وفقاً لأحكامه. كما شكل القرار لجنة تابعة لمجلس الأمن كي تتابع التنفيذ الدقيق لكل

كان طبيعياً أن يتعامل التحالف الدولي بحزم وحسم مع تلك التحركات العراقية الضاغطة. ففي 1990/8/18 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 664 الذي طالب العراق بأن يتيح ويسهل السفر فوراً من الكويت والعراق لرعايا الدول الثالثة وأن يضمن استمرار حرية هؤلاء الرعايا في الاتصال بالمسؤولين القنصليين، وطالب القرار العراق ألا يقدم على عمل يعرض للخطر سلامة وأمن وصحة هؤلاء الرعايا. وأخيراً طالب القرار العراق بأن يلغي أوامره بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت، وسحب الحصانة من العاملين بها، وأن يمتنع عن أي عمل من مثل هذه الأعمال في المستقبل، وقد كرر مجلس الأمن مطالبه نحو العراق فيما يتعلق بقضية رعايا الدول الثالثة في قراره رقم 666 الصادر في 1990/9/13، وفي قراره رقم 667 الصادر في 1990/9/16 وفي قراره رقم 674 الصادر في 1990/10/29، كما تكررت مطالبة مجلس الأمن للعراق أن يحترم التزاماته بموجب قرارات المجلس السابقة، واتفاقيتي فينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي في شأن حماية سلامة وراحة الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين والمقار الدبلوماسية والقنصلية في الكويت والعراق في قرار المجلس رقم 667 وقراره رقم 674 المشار إليهما فيما سبق (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991: 422-427).

ولقد عالجت قرارات وزراء الخارجية العرب في 1990/9/1 موضوعي احتجاز العراق لرعايا دول أخرى، وقرار العراق بإنهاء عمل البعثات الدبلوماسية لدى دولة الكويت، فقد قرر مجلس جامعة الدول العربية مطالبة السلطات العراقية عدم عرقلة الحق المشروع لرعايا الدول الأخرى في كل من الكويت والعراق في المغادرة في أي وقت يشاءون، وتوفير الحماية المناسبة لهم، وتأمين سلامتهم، كما حمل العراق المسؤولية الكاملة عن أية أضرار تصيب أرواح رعايا الدول الأخرى أو ممتلكاتهم نتيجة لإخلال السلطات العراقية بالتزاماتها الدولية في هذا الشأن. ومن ناحية أخرى قرر المجلس اعتبار قرار السلطات العراقية بإنهاء عمل البعثات الدبلوماسية لدى دولة الكويت باطلاً وملغياً، وتضمن القرار تأكيد مشروعية استمرار البعثات الدبلوماسية في مباشرة مهامها، وتمتع مقارها وأعضائها بكامل الحصانات والمزايا المقررة وفقاً لأحكام القانون الدولي واتفاقيتي فينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991: 384).

وعندما لاحظ مجلس الأمن أن العراق كان ولا يزال يرفض الامتثال لقراراته السابقة، وخاصة استمرار الحكومة العراقية في تصدير بترولها على ناقلات تحمل العلم العراقي، أصدر المجلس قراره رقم 655 في 1990/8/25 الذي دعا الدول

والتنفيذ الكامل لجميع قرارات المجلس السابقة على هذا القرار رقم 678، وكانت المهلة تنتهي يوم 1991/1/15 يأذن المجلس بعدها للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام جميع الوسائل اللازمة (وفهم ضمنا أن من بينها الوسائل العسكرية) لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 660، والقرارات اللاحقة عليه ذات الصلة، وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة. وقد طلب المجلس إلى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب لتنفيذ ذلك القرار⁽¹¹⁾.

وهكذا دخلت الأزمة - ونتيجة لرفض العراق لمطالب مجلس الأمن المعبر عن إرادة المجتمع الدولي - مرحلة جديدة في تطورها بصدر القرار رقم 678 الذي تضمن التصريح بفرض العقوبات العسكرية وهي الوسيلة الوحيدة التي لم تكن قد تضمنتها قرارات المجلس السابقة، على العراق ليس فقط من أجل إجباره على الانسحاب التام غير المشروط من الكويت وإعادة الحكومة الشرعية إليها، بل ومن أجل إعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة ككل، وهو هدف أوسع من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، ويعني بدء مرحلة جديدة تقوم على وضع أسس نظام إقليمي جديد بنمط جديد لتوزيع القوة، ونمط جديد للتحالفات يعزز التوازن والاستقرار ويستعيد السلم والأمن الدوليين بالمنطقة. ولما كانت الأزمة موقفاً يجمع بين خصائص حالة الحرب، وخصائص حالة السلم، فلا هي تعبير عن حالة حرب خالصة، ولا هي تعبير عن حالة سلام مطلق فإن الإدارة الرشيدة للأزمة تستلزم توظيف أدوات المساومة الضاغطة الإكراهية Coercion وأدوات المساومة التوفيقية التعايشية Accomodation وربما أساليب وتكتيكات التعاون Cooperation أو التشارك Collaboration معا في آن واحد بحيث تساند كل طائفة من أدوات المساومة والاتصال الطائفة الأخرى ولا تتعارض معها، فالأقتصار على الضغط الإكراهي وحده قد يدفع الخصم إلى تصور أن الطرف الآخر ليس لديه أية نية للتعايش أو التسوية، ومن ثم فقد يجد ذلك الخصم نفسه مندفعاً إلى دائرة التصعيد غير المحكوم، الأمر الذي قد يؤدي إلى كارثة (Snyder, 1972) وتطبيقاً لهذه القاعدة في إدارة الأزمة فإن الرئيس الأمريكي عقد مؤتمراً صحفياً يوم 1990/11/30، أي بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الأمن رقم 678 الذي خول دول التحالف استخدام القوة العسكرية ما لم ينفذ العراق كل قرارات المجلس السابقة قبل يوم 1991/1/15 أعلن فيه عن عزم الولايات المتحدة التأكيد على انسحاب العراق التام من الكويت، وقبوله الكامل لتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن، وأنه لا يقبل إطلاقاً مكافأة المعتدي على عدوانه، وأنه يدرك الأخطار

ليس الكويت، حيث إنها ستحرر وستعود حكومتها الشرعية، وإنما هو مستقبل العراق. وختمت الرسالة بأن الخيار للعراق، وأن الرئيس الأمريكي يأمل أن يزن العراق اختياره بدقة، وأن يختار بحكمة؛ لأن الكثير يتوقف على هذا الاختيار (الهيئة العامة للاستعلامات: 1991: 456-459).

ج - تماسك التحالف الدولي في مواجهة العراق:

راهن العراق في أكثر من مناسبة على محاولة شق صفوف التحالف الدولي، وكانت الأطراف الرئيسية في التحالف الدولي مدركة لهذه المحاولات العراقية التي عبرت عن ممارسات سياسية ساذجة متكررة للأسف في التعامل العربي مع التحالفات الدولية التي تكون عادة تحالفات قوية صلبة Solid ومتماسكة. وليس ثمة دليل أوضح على قوة التحالف الدولي وتماسكه في أزمة الخليج من الطريقة التي وظف بها مجلس الأمن آلية دولية رئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين وقمع العدوان، فلأول مرة يصدر ذلك العدد الضخم من القرارات عن المجلس إزاء أزمة واحدة وفي شهور قليلة. وفي ذيل كل قرار فقرة دائمة تبقي ملف الموضوع قيد النظر من جانب المجلس لتطوير عقوباته المفروضة على المعتدي. ولأول مرة أيضاً تنشئ قرارات المجلس لجانا وآليات تفصيلية دقيقة محكمة لضمان الالتزام الصارم من جانب دول العالم المختلفة بأحكام تلك القرارات. وكانت مائة دولة على الأقل ملتزمة بالعقوبات التي فرضها مجلس الأمن.. وشاركت 28 دولة بإرسال قوات مسلحة إلى الجزيرة العربية والخليج. كذلك كان واضحاً التنسيق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق منذ اللحظة الأولى للعدوان العراقي على الكويت، ولأول مرة يكون التعاون وليس الصراع ولا حتى التنافس، هو الإطار الحاكم للعلاقة بينهما في إدارة أزمات الشرق الأوسط، ولقد عبر عن ذلك البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزيري خارجية الدولتين في 1990/8/3. أي ثاني أيام الغزو العراقي للكويت. وفي 9 سبتمبر 1990 عقدت قمة هلسنكي بين بوش وجورباتشوف، وصدر بيان مشترك أعلن أن الطرفين متحdan في الإيمان بأنه يتعين عدم التسامح مع العدوان العراقي، وأكد مساندة الطرفين لقرارات مجلس الأمن، ودعا العراق للانسحاب غير المشروط وعودة الحكومة الشرعية للكويت وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في العراق والكويت، وأنهما لا يقبلان بأقل من التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، وأنهما يدعوان المجتمع الدولي بأسره للتمسك بالعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، وفي كلمته أمام الجمعية العامة

ربما كان الاتحاد السوفيتي السابق ينظر بعين القلق إلى مصالحه الاقتصادية الكبيرة مع العراق وإلى خبرائه العسكريين لدى بغداد حال قيام الحرب. ولكن تشدد العراق وعدم تقديمه أية تنازلات أو إبداء استعداد للتنازل أو الانسحاب كان أحد أهم العوامل التي عززت تماسك التحالف الدولي، والتي أدت إلى أن يراجع الاتحاد السوفيتي السابق موقفه بشأن مسألة إنهاء الأزمة عن طريق الحرب. فلم يبد العراق مرونة حتى في مسألة الخبراء السوفيت العاملين لديه. وكان بمقدور الغرب استخدام المساعدات الاقتصادية إذا ما دعت الضرورة أداة للمساومة مع السوفيت، ولم يكن بمقدور السوفيت التسليم للمعتدي بتكريس مكاسبه من عدوانه أو السماح باستخدام العدوان والغزو والضم والقوة العسكرية والعنف من جانب العراق لتغيير النظام الدولي، وتوازناته أو توازنات النظام الاقليمي في منطقتي الخليج والشرق الأوسط، فذلك أمر يتناقض مع أسس وفلسفة السياسة السوفيتية إبان الأزمة. فالاتحاد السوفيتي السابق كان قد تحول عن فلسفة التغير إلى فلسفة الحفاظ على الوضع القائم، ولم تعد موسكو ملتزمة بالعمل على حماية حلفائها الإقليميين، بل إن نظرية الحلفاء الإقليميين كانت قد سقطت برمتها من السياسة الخارجية السوفيتية التي أضحت تتعامل في عهد جورباتشوف مع كل الدول وكل الأنظمة دون تأثر بالتصنيفات الأيديولوجية الجامدة السابقة. بل إن موسكو كانت قد أخذت تدعو إلى نزع الصفة الأيديولوجية عن العلاقات الدولية، وفي ذلك الإطار سعت إلى استكمال شبكة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الخليج والجزيرة العربية، وتطوير ودعم علاقاتها التجارية والاقتصادية معها في وقت تحتاج إلى الانفتاح على كل القوى المالية والتجارية المهمة في العالم، والخلاصة إن السوفيت وإن كانوا قد أعلنوا مرارا أثناء الأزمة عن تفضيلهم التوصل إلى حل سلمي لها، إلا أنهم انتهوا إلى تأييد قرار مجلس الأمن الذي خول التحالف الدولي سلطة اتخاذ أي تدابير ضرورية (تدخل فيها القوة العسكرية بالطبع) إذا لم يلتزم العراق بالانسحاب من الكويت وعودة الشرعية إليها (علوي، 1991 د: 34-36). وكانت الولايات المتحدة قد حاولت إقناع الاتحاد السوفيتي السابق بالمشاركة في القوات المسلحة متعددة الجنسيات التي أرسلت إلى السعودية، وكان وزير خارجية الاتحاد السوفيتي السابق قد تبنى موقفا وسطا غير رافض إذ صرح مرارا أنه لن يتم إرسال قوات سوفيتية دون موافقة البرلمان، ولكن حساسية المنطقة للأمن السوفيتي، وتقدير خطورة نتائج الحرب والدمار الذي تحدثه، و«عقدة أفغانستان» والرغبة في الحفاظ على حد أدنى من المصالح السوفيتية لدى العراق، وعلى حد أدنى من التميز

وقد كانت التأكيدات من هذه الدول أو من التنظيمات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تنتمي إليها قاطعة وحاسمة في موقفها من الغزو العراقي للكويت ورفضه ورفض كل ما يترتب عليه رفضاً باتاً، والإعداد الدقيق لاستخدام القوة العسكرية لإنهاء الأزمة إذا لم ينسحب العراق قبل انقضاء مهلة 15 يناير 1991 رغم أن جميع الأطراف كانت تفضل النهاية السلمية للأزمة. ولقد سبق أن أشرنا إلى بيانات وقرارات مجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية الطارئ الذي عقد بالقاهرة، وصدرت قراراته في العاشر من أغسطس 1990، وكذلك أشرنا إلى المواقف الصلبة الواضحة القاطعة للدول العربية أعضاء التحالف من مسألة الغزو العراقي للكويت. وأكدت المجموعة الأوروبية في بيان صدر عن قمته في 15/12/1990 نيات موقفها، والتزاماتها بجميع قرارات مجلس الأمن، واعتبار التزام العراق بتلك القرارات شرطاً للتسوية السلمية، ورغم أن ذلك البيان رحب وساند كل المحاولات والمبادرات للقاءات مع العراق في محاولة للتوصل إلى حل سلمي بما في ذلك عرض الرئيس الأمريكي بوش بحوار مع العراق، وتحرك السكرتير العام للأمم المتحدة والجهود المتواصلة للدول العربية، والاتصال بين الرئيس الدوري للمجموعة الأوروبية ووزير الخارجية العراقي، إلا أن البيان نفسه أكد مسؤولية قرار مجلس الأمن رقم 678 الذي حمل العراق مسؤولية الانسحاب الكامل من الكويت قبل 15 يناير.

ولعل موقف بريطانيا كان أقوى وأحرج وأكثر ثباتاً مما جاء في بيان المجموعة الأوروبية في دعم وتعزيز التحالف الدولي المضاد للعراق، كما كان بيان مجلس حلف شمال الأطلسي في 17/12/1990 أقوى أيضاً من بيان المجموعة الأوروبية في إدانة العدوان العراقي، وتحديد شروط التسوية كما هو منصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، ومساندة القرار 678 بقوة، وإعلان التزام دول الناتو بتقديم المساندة المطلوبة لتنفيذه، واستمرارها في تنفيذ العقوبات الاقتصادية (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991: 451-452).

وفي موضع سابق من هذه الدراسة أشرنا إلى أن تجانس المصالح لأطراف التحالف كان عاملاً مهماً في تماسكه. وبالإضافة إلى ذلك امتلك التحالف الدولي أعمالاً أخرى مهمة للتماسك مثل: الاستقرار الداخلي لدول التحالف أو معظمها، امتلاك دول التحالف أو معظمها لشروط تماسك الحلف الأخرى مثل سلطة تنفيذية قوية، وقوة اقتصادية، وسياسة خارجية متجانسة وقابلة للتنفيذ ومن ثم فهي سياسة مصدوقة credible فضلاً عن استعداد الدولة لاستخدام قوتها العسكرية بفعالية من أجل صالح دولة أخرى فإن الموقف السلمي من الأحلاف العسكرية الذي تبنته كثير

تهديدية صريحة واضحة قوية، أو إلى تهديدات غامضة. وللتهديد Threat مكونان هما: مطالب للمُهدَّد، إزاء المهدد، ثم عقوبات يوقعها المُهدَّد على المُهدَّد إذا لم يلب له مطالبه. والتهديد يكون واضحاً متصلباً إذا تضمن مكونين واضحين صريحين: مجموعة من المطالب الواضحة القاطعة، وطائفة من العقوبات المحددة الواضحة القوية، ويمكن أن يدار التهديد عن عمد وقصد ليكون تهديداً غامضاً، وهذا الغموض يسمى أحياناً الغموض البتأ. ويكون التهديد غامضاً إذا كان أحد مكونيه غامضاً كأن يحدد المهدد مطالبه بدقة، لكنه يعرض عن ذكر عقوبات مُحدَّدة، أو على العكس يقدم مطالب عامة بإدخال تعديلات على موقف الخصم مثلاً غير محددة مع تحديد واضح للعقوبات. ويتحدد اختيار الدولة لنوع التهديد المرغوب على أساس استراتيجيتها في إدارة الأزمة، وما إذا كانت استراتيجية تصعيدية Escalatory أو استراتيجية تخفيض التصاعد والاتجاه نحو التسوية De-escalatory، واختيار أي من الاستراتيجيتين يعتمد بدوره على إدراك الدولة لطبيعة مصالحها ومصالح الخصم المشمولة في الأزمة من حيث أهميتها من ناحية، ومن حيث شرعيتها من ناحية أخرى، ثم إدراك الدولة كذلك لطبيعة توازن القوة بينها وبين الخصم، وما إذا كان يميل لصالحها أو لصالح الخصم أو متوازناً. فإذا قدرت الدولة أن مصالحها المشمولة من الأزمة مصالح حيوية من ناحية مشروعة (أي تتفق مع الشرعية القانونية الدولية وتحظى بقبول سياسي من جانب المجتمع الدولي، وربما من جانب الخصم من ناحية أخرى) فإنها تتجه إلى الميل لاتباع استراتيجية وتكتيكات حازمة وتصعيدية. ويكون التحدي الذي يواجه الدولة في هذه الحالة هو: كيف تبدو حازمة ومرنة في آن واحد بحيث يأتي تصعيدها للأزمة تدريجياً ومحسوباً ولا يؤدي إلى كارثة بالنسبة لها؟ وهنا يأتي دور إدراكها لميزان القوة، فإن تصورت في حساباتها أساساً أقوى من الخصم تعززت فرص الأخذ باستراتيجية تصعيدية، ولا شك أن إدراك الدولة كذلك لمصالح الخصم من حيث أهميتها له - ومن ثم استعدادها للدفاع عنها -، ومن حيث شرعيتها وقبولها من المجتمع الدولي يلعب دوراً مهماً في تحديد اختياراتها في إدارة الأزمة. فإن تصورت الدولة أن مصالح الخصم المشمولة في الأزمة حيوية له ومشروعة دولياً فإنها تتجه إلى استراتيجية عدم التصعيد، بل وتهيبط الأزمة، ومحاولة احتوائها تمهيداً للتسوية. والواقع أن تأثيرات هذه العوامل الإدراكية هي تأثيرات متفاعلة في الواقع العملي وقد يلغى أحدها عمل الآخر أو يقيدُه (Snyder, 1972؛ علوي، 1981) وفي أزمة الخليج لجأ الطرفان (العراق والتحالف الدولي) إلى استراتيجية

الأكثر وعياً بها، ويحدود قدرات العراق.

أما التحالف الدولي فقد عمد إلى استراتيجية التصعيد، واستند في ذلك إلى إدراك سليم لحيوية أهدافه ومصالحه المشمولة في الأزمة (الحفاظ على الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، النفط، منع تغيير جوهري في التوازنات الإقليمية، مصالح اقتصادية ومالية وتجارية ضخمة للعالم مع بلاد الخليج، الدفاع عن المملكة العربية السعودية ولدى بعض أطراف التحالف يكتسب الدفاع عن الأراضي المقدسة بالحجاز أهمية خاصة إضافية)، وكذلك لم يكن التحالف ومعه المجتمع الدولي - يشك لحظة في مشروعية مصالح أطرافه، وفي انعدام المشروعية تماماً للمصالح المختلفة أو المفتعلة للعراق، وأخيراً كان أطراف التحالف يوقنون بوجود فارق قوة ضخم وخطير بينهم وبين العراق. وفي ضوء كل ذلك كان طبعياً أن يأخذ التحالف باستراتيجية تصعيدية للأزمة، لكن ثمة فروق جوهرية بين تصعيد التحالف وتصعيد العراق.

فالتحالف كان يصعد ويتخذ سياسات حازمة، ولكنه يطعمها بتحركات تعايشية توفيقية، وبالإعلان المتكرر (عشرات المرات) عن الرغبة والاستعداد للوصول إلى حل سلمي للأزمة إذا قبل العراق الانسحاب غير المشروط، بينما كان التصعيد العراقي متصلباً دائماً دونما تحركات أو إشارات توفيقية. حتى العرض الخاص بسفر وزير الخارجية الأمريكي إلى العراق والذي حددت له واشنطن 15 موعداً بديلاً أهدرته السياسة العراقية الرعناء.

ومن ناحية ثانية فإن التهديد من جانب التحالف وإن جاء منذ اللحظة الأولى للغزو محدد وقاطع، في جانبه المتعلق بالمطالب (الانسحاب التام غير المشروط، عودة الحكومة الكويتية الشرعية، التعويض، ثم الالتزام بالقانون الدولي في معاملة رعايا الدول الأخرى والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت) فإن الجانب الآخر للتهديد، وهو العقوبات أو الجزاءات وإن كان جاء واضحاً دائماً فإنه كان متدرجاً، بدأ بال حظر التجاري والمالي باستخدام القوة البحرية في تطبيق الحظر، ثم بال حظر الجوي، ثم بالتعويض، ثم بالسماح باستخدام القوة العسكرية. ولقد طبق التحالف التقاليد الخاصة بتعظيم أثر التهديد عن طريق جعل تحركاته التهديدية موجهة إلى منظومة المصالح والقيم الرئيسية كلها لمجتمع العراق لتحث أثراً اقتصادياً ونفسياً وسياسياً ثم عسكرياً ملموساً، وإن كان من خلال مبدأ التدرج في تطبيق العقوبات الدولية.

Crisis في التعامل مع عنصر الوقت، والدافع إلى ذلك كان مشتركا بين التحالف والعراق، ولكن الهدف كان مختلفا، فهدف العراق كان محاولة كسب الوقت، وشق صف التحالف، وتكريس الوضع الجديد في المنطقة الذي ترتب على الغزو أما التحالف فإنه كان يتعامل مع تعقيدات الأزمة عن طريق تحرك تصعيدي متدرج، وإنه كان أحد أهم الأسباب والأهداف بالنسبة للتحالف قد تمثل في الوقت الطويل نسبياً اللازم لإتمام عملية نقل القوة العسكرية الضخمة عبر آلاف الكيلومترات إلى السعودية من الولايات المتحدة وأوروبا ومصر وسوريا. وحجم القوة كان ضخماً للغاية (750 ألف جندي) مسلحين بأحدث الأسلحة وأفتكها، ولم تكن المهمة هي مهمة نقل فقط، إنما شملت أيضاً عملية نشر Deployment القوات في وضع دفاعي أولاً، ثم لاحقاً في وضع هجومي، وحل مشكلات أنظمة الاتصال والقيادة والإمدادات.. الخ. ولولا هيكل متقدم ومتطور ومتكامل للغاية من البنية التحتية والمرافق الأساسية كانت السعودية قد أنجزته خلال عقدين من الزمن لما أمكن استيعاب تلك القوة الضخمة في ذلك الوقت المحدود نسبياً. كذلك كان الوقت الطويل نسبياً ضرورياً من أجل النجاح في إقناع الرأي العام والمؤسسات السياسية الفاعلة داخل الدول أطراف التحالف الدولي، وبخاصة في الولايات المتحدة بشرعية الحرب وضرورتها وحيوتها. ولذلك لم يحدد التحالف أي مهلة Dead Line للعراق لينفذ قرارات مجلس الأمن حتى صدور القرار 678 عن مجلس الأمن في 1990/11/29، والذي حدد مهلة للعراق تنتهي بعد أكثر من شهر ونصف من صدور القرار، وهي مهلة طويلة نسبياً كانت تعكس رغبة التحالف في إنهاء الأزمة سلمياً، وتجنب الدخول في حرب ضخمة، وكانت تتسق مع استراتيجية التحالف في التعامل مع عنصر الوقت على أساس من إطالة أمد الأزمة.

ولكن العراق أهدر الفرصة، ويبدو أن طول فترة المهلة التي أعطيت له (أكثر من شهر ونصف) قد عززت لديه الانطباع الخاطيء بعدم رغبة التحالف على خوض حرب شاملة ضد العراق، ومن ثم تمادي النظام العراقي في اللجوء إلى استراتيجية إطالة أمد الأزمة دون حدود، وهو وضع لم يكن في مقدوره الإبقاء عليه أو الدفاع عنه إلى ما لا نهاية ف وقعت الواقعة.

إن الفرق بين التحالف والعراق أن التحالف حاول مد عمر الأزمة لبعض الوقت مع الحركة الدائمة لتوظيف تلك المهلة لصالحه باستخدام العقوبات الدولية في نفس الوقت الذي يجهز فيه قوة عسكرية ضخمة لمواجهة العراق. أما الأخير فقد حاول الركون إلى استراتيجية إطالة أمد الأزمة مع وضع عدم الحركة Inaction

مبنية على أداء رشيد لوظائف المعلومات والاتصالات والمشورة، وتصور بدائل الحركة المتاحة للذات وللخصم، والمفاضلة بينها، وغير ذلك من الوظائف القرارية المهمة. ومن ناحية أخرى يقل اهتمام الطرف الأقوى الذي يمتلك تفوقاً علمياً وتكنولوجياً وعسكرياً واقتصادياً هائلاً على الخصم، يقل اهتمامه وحرصه على توظيف عنصر المفاجأة والخداع في إدارته للأزمة، وكذلك فإن ذلك التفوق الكبير والخلل الضخم في ميزان القوة يجعل الطرف الأقل والأضعف في حالة انكشاف كبير أو كامل تؤدي إلى تعريضه تماماً أمام الخصم الأقوى والأكبر؛ فكل تحركات العراق العسكرية كانت مكشوفة تماماً للتحالف الذي كان يمتلك الأقمار الصناعية، والاتصالات السياسية داخل الحكومة العراقية أثناء الأزمة، وكانت تتم من خلال نظام اتصال مستورد من إحدى دول التحالف، والتقدم المذهل في تكنولوجيا الاتصال يجعل من الممكن تصور نقل كل ما دار بين عناصر القيادة العراقية لحظياً إلى عاصمة تلك الدولة الصانعة لأجهزة الاتصالات التي اعتمدت عليها تلك القيادة، والثقة الكبيرة لأعضاء التحالف الدولي في فجوة القوة الرهيبة التي تفصل بينهم جعلتهم أقل حرصاً بكثير على استخدام المفاجأة والخداع، بل إن وسائل الاتصال والإعلام الأمريكية المرئية والمقروءة كانت تنشر تفاصيل التحركات الأمريكية السياسية والعسكرية المتوقعة في مراحل لاحقة من الأزمة، بل إن التصريحات المتكررة لقيادات دول التحالف كانت تتحدث دون مواربة عن شروط التحالف وعن العقوبات الدولية، وعن حتمية الحرب المدمرة، وتهدد مستقبل العراق ذاته وليس فقط وجوده في الكويت إن قامت الحرب.

مع ذلك لم يستطع العراقيون التقاط الرسالة، وكأن أجهزتهم المعلوماتية لم تكن ترى ولا تقرأ، أو كانت تفعل ذلك، ولكن ناتج عملها لا يصل إلى متخذ القرار الذي ظل مغنياً عن واقع علاقة القوة مع التحالف الدولي.

الحرب وإنهاء الأزمة

بعد انتهاء المهلة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 678 بحلول يوم 1991/1/15 دون التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بالانسحاب الكامل غير المشروط، وعودة الحكومة الشرعية للكويت كان التحالف الدولي قد قرر تنفيذ تهديده المعلن مراراً من قبل، والخاص باللجوء إلى العمل العسكري لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وإجبار العراق على الانسحاب التام غير المشروط، وعودة الحكومة الشرعية للكويت واستعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة، وفعلًا بدأت الحرب

السلام بين العرب وإسرائيل وإحلال الاستقرار في المنطقة (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991: 462) وفي 1991/2/15 أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي قبوله قرار مجلس الأمن رقم 660 واستعداده لتنفيذه، بما في ذلك الانسحاب العراقي من الكويت ولكن تم رفض هذه المبادرة من جانب دول التحالف الأساسية لأنها اقترنت بشروط وضعتها القيادة العراقية وكأنها هي المنتصرة، كما أن المبادرة رافقتها دعايات وشعارات وعبارات طنانة، ووعود بخوض الحرب حتى النصر النهائي، وأن «أم المعارك» ستكون مقبرة لقوات التحالف⁽¹²⁾. وفي 1991/2/22 - أي قبل ساعات من بدء الحرب البرية - وجه الرئيس الأمريكي إنذارا إلى الرئيس العراقي بأنه يعطيه فرصة حتى ظهر اليوم التالي للانسحاب الفوري وغير المشروط، وأن يعلن ذلك الرئيس العراقي نفسه، وإلا فإن الرئيس العراقي سيعرض شعبه للخطر، ولن يمكن تفادي الحرب البرية. وجاء هذا الإنذار في ختام بيان استعراض الجهود السوفيتية لتحقيق الانسحاب، وشكر تلك الجهود، لكنه لاحظ أنها تتضمن بعض الشروط، وأن تلك الشروط غير مقبولة من التحالف تماما لأنها تتعارض مع قرارات مجلس الأمن التي تدعو لانسحاب كامل غير مشروط. وقد جاء الإنذار الأمريكي بعد مشاور مع كل دول التحالف (الهيئة العامة للاستعلامات 1991: 463) ومرة أخرى لم يستجب العراق، فكانت الحرب البرية التي لم تستغرق سوى مائة ساعة أعلن بعدها الرئيس الأمريكي في خطاب يوم 1991/2/28 وقف العمليات العسكرية وتحرير الكويت، وبدء المشاورات حول ترتيبات إشاعة الاستقرار والسلام في المنطقة.

ولقد فتحت الهزيمة الساحقة للعراق في حرب الخليج الباب واسعا أمام عملية دولية منظمة لتدمير قدراته من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك جميع قذائفه الصاروخية التي يزيد مداها عن 150 كيلومترا. وقد تم تقنين هذا الترتيب - مع ترتيبات أخرى خاصة بعملية ترسيم الحدود، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح، وبالتعويضات التي سيدفعها العراق، وبمتابعة تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. وذلك في قرار مجلس الأمن الشهير رقم 687 الصادر في 1991/4/3 وكان ذلك القرار بالآليات الدولية المحكمة الدقيقة والتفصيلية وخصوصا في تدمير قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل والقذائف الصاروخية التي يزيد مداها عن 150 كيلومترا، وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وقطع رئيسية ومرافق للبحث والتطوير والدعم والتصنيع ومرافق للإصلاح والانتاج.. الخ دون أي شروط - هو إيذان بالإعلان عن النهاية الرسمية لأزمة الخليج (علوي،

الخليج. القاهرة (1991: 422, 425, 428, 429) أما قرارات مجلس وزراء الخارجية العرب فيمكن الرجوع إلى نصها في المصدر السابق نفسه ص 384.

(12) انظر: نافع، أ. حوار سريع مع قائد القوات المشتركة في حرب الخليج، الأهرام 1992/2/28.

المصادر العربية

أبو طالب، ح

1991 «القرار الاستراتيجي العربي: نماذج تطبيقية»، الفكر الاستراتيجي العربي. 37(يوليو): 71-110.

الهيئة العامة للاستعلامات

1991 موقف مصر من أزمة الخليج. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

بدران، و.

1991 «القرار الاستراتيجي الإسرائيلي خلال أزمة الخليج» الفكر الاستراتيجي العربي 37 (يوليو): 129-144.

علوي، م.

1992 «الأزمة الليبية - الغربية: هل من حل في اللحظة الأخيرة» العالم اليوم (14 أبريل): 13.

1991 أ

«أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب: نظام أممي أم ترتيبات أمنية غير مترابطة» بحث مقدم إلى ندوة «مصر وأمن الخليج بعد الحرب» التي نظمتها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة في أبو سلطان، الإسماعيلية (27-30 ديسمبر).

1991 ج

«بيئة القرار الاستراتيجي وصنعه» الفكر الاستراتيجي العربي، 37 (يوليو): 25-62.

1991 د

«القوتان العظميان وإدارة أزمات الشرق الأوسط: بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الأخيرة» ص.ص 23-54 أحمد الرشيد (محرر) الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

1991 ب

«ترتيبات الأمن في الخليج بعد الحرب» بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية